منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة الثالثة والستون
البند 5 (ب) من جدول الأعمال

EM/RC63/5 Rev.1
ش م/ل إ 5/63 تنقيح 1
أيلول/سبتمبر 2016

الإطار الاستراتيجيّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة 2016 – 2020

ملخص تنفيذي

1. توفِّر خدمات المختبرات الصِحيَّة دعماً كبيراً في الوقاية من الأمراض، وتشخيصها، وعلاجها، وتحريها، وترصُّدِها. ويترتب على نتائج الاختبارات التي تُجريها المختبرات آثارٌ مهمةٌ بالنسبة للحصائل الصِحيَّة في المرافق السريرية ومرافق الصحة العمومية. وتمثّل العمليات المختبرية المأمونة والفعّالة والعالية المردود حجر الزاوية لقدرة أي بلد على استقصاء الأحداث البيولوجيّة بُغْيَة تطبيق إجراءات المكافحة المُسنَدَة بالبيّنات للأمراض التي يجري اكتشافها ومنع الانبعاث العَرَضيّ أو العمْديّ للمُمْرِضات من المختبرات.

وعلى الرغم من استمرار تزايُد الطلب على خدمات المختبرات الصِحيَّة، فإنها مازالت لا تلقى الأولوية أو الاعتراف المناسب من جانب السلطات الوطنية في كثير من البلدان. ونتيجة لذلك، تواجه تلك الخدمات قصوراً في التمويل، وتدنياً في الاهتمام بتعيين الموارد البشرية وتدريبها، فضلاً عن ضعف البنية التحتية، ومشكلات أخرى تتسم بالتعقيد.

2. وعقب استعراض وتحليل النتائج التي كشف عنها تحليل الحالة الذي أجراه أصحاب المصلحة المعنيون بالمختبرات الصِحيَّة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركاء الدوليين في مجال التنمية، في اجتماع إقليميّ عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2013، كان هناك توافق في الآراء حول الحاجة إلى تقديم توجيه استراتيجيّ إقليميّ يدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحسين خدمات المختبرات الصِحيَّة. وفي شباط/فبراير 2015، ناقش مديرو مختبرات الصحة العموميّة بإقليم شرق المتوسط في اجتماعهم الأول المشترك بين البلدان مُسوّدة الإطار الاستراتيجيّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة، ووافقوا عليها.

3. ويهدف الإطار الاستراتيجيّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة إلى توجيه البلدان بشأن إعداد نُظُم وطنية مستدامة للمختبرات الصِحيَّة بُغية النهوض بمستوى الخدمات السريريّة وخدمات الصحة العموميّة على نحو شامل، وضمان تحسين التأهّب للأمراض التي يمكن أن تتحوّل إلى أوبئة، وسائر القضايا المتعلقة بالأمن الصحيّ، وغير ذلك من الطوارئ المحتملة الباعثة على القلق في مجال الصحة العمومية، فضلا عن ترصُّدها، والاستجابة لها. ويستند الإطار الاستراتيجيّ إلى ستة أهداف استراتيجيّة مترابطة، يتضمن كل هدف منها قائمةً بالأنشطة والحصائل الموازية المرجوّ تحقيقُها، والتي يمكن للدول الأعضاء الإفادة منها بما يتماشى مع أولويّاتها الوطنية، ومواردها، وقدراتها، وتنظيماتها، وسياقاتها المحددة. كما يجري رسم الخطوط العريضة لإطار للرصد والتقييم يشتمل على عدد من المؤشرات القُطريّة والإقليميّة.

4. ويعدُّ تنفيذ الإطار الاستراتيجيّ الإقليميّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة 2016-2020 ضرورياً فيما يتعلق بتحسين جودة خدمات المختبرات الصِحيَّة ومأمونيّتها ، وتلبية التزامات الدول الأعضاء بموجب اللوائح الصِحيَّة الدولية (2005). واللّجنة الإقليميّة مَدْعُوّة لاعتماد الإطار الاستراتيجيّ بهدف حشد الالتزام والدعم السياسي الرفيع المستوى وضمان تخصيص الدول الأعضاء الموارد الكافية لذلك.

مُقدِّمة

5. تُمثِّل المختبرات جزءاً أساسياً وجوهرياً من جميع النُّظُم الصِحيَّة في سعيها إلى تحسين الصحة. وتُعَدُّ نتائج الاستقصاءات المُختبريّة الموثوقة والملائمة التوقيت من العناصر الحاسمة في صنع القرارات في جميع جوانب الرعاية الصِحيَّة تقريباً؛ إذ يمكن أن يترتب على نتائج الفحص المُختبري آثارٌ مهمةٌ بالنسبة للقرارات الحاسمة التي تمسُّ صحة الأفراد والسكان وعافيتهم والمتعلقة بالأمن الصِحيّ وتكاليف نُظُم الرعاية الصِحيَّة، فضلا عن الوفاء بالالتزامات الدولية ومنها على سبيل المثال اللوائح الصِحيَّة الدولية (2005).

6. وفي إقليم شرق المتوسط، وعلى الرّغم من إحراز تقدّم مُنتظم صوْب تعزيز القدرات المُختبريّة لدعم بعض البرامج الخاصة بأمراضٍ محددة، فإن تحديات هامة لا تزال ماثلة. فقد كشفت التقييمات الوطنية التي أُجريَت بدعم من منظمة الصحة العالمية عن الحاجة المُلحّة لإعداد سياسات وخطط استراتيجيّة وطنية تتعلق بخدمات المختبرات من أجل التصدّي لعدم كفاية التمويل، ورفع كفاءة الموظفين العاملين في المختبرات، وتحسين البنية التحتية ، وصيانة أو استبدال المعدات القديمة، أو البالية، أو التي لا تُصان على نحو ملائم، ومواصلة توفير الإمدادات من الكواشف والمواد الاستهلاكية المُختبريّة دون انقطاع، والتأكد من إجراء عمليات مراقبة الجودة وضمان الجودة على النحو المناسب لجميع الفحوص المُختبريّة. وعلى الرغم من تلك التحديات، فلا يزال طلب الحصول على خدمات المختبرات يواصل ارتفاعه نتيجة الأمراض المُعدية المُستجدة والتي تعاود الظهور، وتزايُدِ وطأة الأمراض غير السارية، وتَشيُّخ السكان، والإدراج السريع للابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى استحداث تقنيات مختبرية جديدة ومرتفعة الثمن. ولكن، لا يزال هناك انفصال واضح بين الأهمية المتزايدة التي تكتسيها خدمات المختبرات الصِحيَّة وتزايد الطلب على الحصول عليها، وبين الأولوية المنخفضة التي توليها برامج الصحة الوطنية لتلك الخدمات.

7. وفي ظل هذه التطوّرات، اعترفت السلطات الصِحيَّة الوطنية، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومجموعة متزايدة ومتنوعة من الشركاء الدوليين، بالحاجة المُلحّة لتزويد الدول الأعضاء بتوجيه استراتيجيّ لحشد الالتزام السياسي الرفيع المستوى والحصول على دعم القيادة، وضمان تخصيص الموارد الكافية، واتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالسياسات بهدف توفير خدمات المختبرات الصِحيَّة العالية الجودة والمأمونة والمستدامة. وعقب استعراض وتحليل النتائج التي كشف عنها تحليل الحالة الذي أجراه أصحاب المصلحة المعنيون بالمختبرات الصِحيَّة في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركاء الدوليين في مجال التنمية، في اجتماع إقليميّ عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2013، كان هناك توافق في الآراء حول الحاجة إلى تقديم توجيه استراتيجيّ إقليميّ يدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحسين خدمات المختبرات الصِحيَّة. وفي شباط/فبراير 2015، ناقش مديرو مختبرات الصحة العمومية بالإقليم في اجتماعهم الأول المشترك بين البلدان مُسوّدة الإطار، ووافقوا عليها. ويهدف الإطار الاستراتيجيّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة 2016-2020 إلى توجيه البلدان بشأن إعداد نُظُم وطنية مستدامة للمختبرات الصِحيَّة للنهوض بمستوى الخدمات السريرية وخدمات الصحة العمومية على نحو شامل، وتحسين التأهُّب للأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، وسائر القضايا المتعلقة بالأمن الصحي، وغير ذلك من الطوارئ المحتملة الباعثة على القلق في مجال الصحة العمومية، فضلا عن ترصُّدها، والاستجابة لها.

حالة الإقليم

8. في إقليم شرق المتوسط، أجرت منظمة الصحة العالمية تحليلاً للحالة شمل عدداً من البلدان في الفترة من عام 2013 وحتى عام 2015، وبيَّن التحليل ما يلي:

- تتسم السياسات والخطط المتعلقة بخدمات المختبرات الصِحيَّة إما بالضعف أو الغياب التام؛ فهناك دولتان من بين 22 دولة لديها سياسات و/أو خطط استراتيجيّة وطنية للمختبرات تُقرها السلطات الوطنية بصفة رسمية.
- لا تتوزع قدرات التشخيص المُختبريّة توزيعاً متناسباً، سواء على مستوى السكان أو بين القطاعات والوحدات المختلفة، وهو الأمر، الذي إذا أضيف إلى ارتفاع معدلات الإنفاق المباشر من جيوب المرضى في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يكون سبباً في عدم التكافؤ في فرص الحصول على خدمات المختبرات الصِحيَّة.
- هناك غياب للتخطيط الاستراتيجيّ المُسنَد بالبيّنات للقوى العاملة الصِحيَّة؛ ويتسم وضع القوى العاملة في المختبرات بارتفاع معدلات الخروج من الخدمة ونقص العاملين المؤهلين.
- تفتقر غالبية البلدان إلى وجود برامج وطنية للتقييم الخارجي للجودة، أو أي آليات وطنية أخرى لرصد أداء المختبرات وتقييمه.
- وتواجه بلدان عديدة قصوراً في ترتيبات صيانة معدات المختبرات، إن وُجدت، وخدمتها وإصلاحها، كما لا تتوافر آليات على المستوى الإقليميّ لمساعدة البلدان في هذا الصدد.
- ولا تزال المختبرات في كثير من البلدان تواجه نقصاً متكرراً في الكواشف والإمدادات المُختبريّة؛ بل إن بعض البلدان يستخدم الكواشف المُختبريّة المنتهية الصلاحية إما أحياناً أو بصفةٍ دوريةٍ.
- وهناك ضعف في توثيق نظم جودة المختبرات في معظم البلدان؛ ونادراً ما تتم مراجعة أو تحديث أدلّة الجودة أو إجراءات التشغيل الموّحدة، حيثما وُجدت؛ فضلاً عن غياب الرقابة السليمة على سجلات المختبرات.
- وعادةً ما تتسم نُظُم معلومات المختبرات بسوء التنظيم، ونادراً ما يجري إدماجها في نُظُم المعلومات الخاصة بالمستشفيات أو لا يحدث هذا على الإطلاق؛ كما أن قدرة تلك النُّظُم على دعم جهود جمع البيانات لأهداف التّرصُّد والأبحاث محدودة للغاية.
- يشيع عدم كفاية البنيَة التحتية وضعف امتثال العاملين لمتطلبات السلامة البيولوجيّة والأمن البيولوجيّ، ما قد يؤدِّي إلى مستويات مرتفعة على نحو غير مقبول من عوامل الخطر البيولوجيّة، لاسيما في البلدان التي تضربها حروب أو نزاعات أو اضطرابات مدنية أو أي شكل آخر من أشكال الطوارئ الإنسانية.

9. وتُعزى أوجه القصور والثغرات المُبيّنة في معظمها إلى العوامل الأساسية التالية: أ) انخفاض مستوى كل من الأولوية والاعتراف بالأهمية التي تعُطى لخدمات المختبرات الصِحيَّة على الصعيد الوطني، وما يرتبط بذلك من عدم كفاية الخطط والميْزنة المتعلقة بخدمات المختبرات الصِحيَّة؛ ب) غياب أو ضعف الأُطُر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بخدمات المختبرات الصِحيَّة؛ ج) افتقاد الآليات القوية اللازمة لعمليات وضع السياسات والتخطيط المُسند بالبيّنات على الصعيد الوطني؛ ود) ضَعف حَوْكمة خدمات المختبرات الصِحيَّة، وسوء تنسيقها وتنظيمها وإدارتها. وتسبّبت هذه العوامل في استعمال الموارد الزهيدة المُتاحة على نحو غير فعّال أو ملائم، فضلاً عن ازدواج الجهود في تقديم بعض الخدمات وإهمال بعضها الآخر، وضعف استدامة الخدمات، والإخفاق في تحقيق المستوى الأمثل من الحصائل الصحية.

الهدف من الإطار الاستراتيجيّ الإقليميّ، ونطاق عمله

10. يهدف الإطار الاستراتيجيّ إلى تعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة بصفة عامة إلى توجيه البلدان بشأن إعداد نُظُم وطنية مستدامة للمختبرات الصِحيَّة بغية النهوض بمستوى الخدمات السريرية وخدمات الصحة العمومية على نحو

شامل، وضمان تحسين التأهُّب للأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، وسائر القضايا المتعلقة بالأمن الصحي، وغير ذلك من الطوارئ المحتملة الباعثة على القلق في مجال الصحة العمومية، فضلا عن ترصُّدها، والاستجابة لها. ودعماً لهذه الغاية، تتمحور أهداف الإطار الاستراتيجيّ على تحقيق ما يلي:

- دعوة السلطات الصِحيَّة بالدول الأعضاء إلى حشد الالتزام السياسي، وبناء مِلكيّة خدمات المختبرات الصِحيَّة، وتقديم الدعم اللازم لها؛
- تزويد الدول الأعضاء بالتوجيه فيما يتعلق بترتيب الأولويات، وصياغة السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية الخاصة بخدمات المختبرات الصِحيَّة، وتنفيذها وتقييمها؛
- اقتراح إجراءات التخطيط لمساعدة السلطات الصِحيَّة الوطنية على سد الثغرات والتغلب على التحدّيات التي تواجهها خدمات المختبرات الصِحيَّة؛
- وضع إطار عمل توجيهي للشركاء الإقليميّين والعالميّين وغيرهم من أصحاب المصلحة لمواءمة الدعم المالي والتقني الذي يقدمونه في سبيل تعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة؛
- وضع مخطط لرَصْد وتقييم التقدُّم المُحرَز صَوْب تعزيز نُظُم المختبرات الصِحيَّة على الصعيدين الإقليميّ والقُطريّ.

11. ويغطي الإطار الاستراتيجيّ الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020، ويهدف إلى مساندة جهود السلطات الصِحيَّة الوطنية وكذلك جهات الاتصال الوطنية بالمختبرات الصِحيَّة الرامية لتقوية النُّظم المُختبريّة، ومساندة طائفة واسعة وعدد كبير من المنظمات الوطنية والإقليميّة والدولية الأخرى المعنية بهذه العملية. ويتألف الإطار الاستراتيجيّ من ستة أهداف استراتيجيّة مترابطة، والتنفيذ الكامل لها يتيح للبلدان تحقيق رؤيتها الخاصة بتقديم خدمات المختبرات الصحية الشاملة والمُنسقة على نحو جيِّد والمتكاملة والمستدامة والقادرة على الحصول على نتائج مأمونة ودقيقة وموثوقة للفحوص، وتبليغها في وقت ملائم بُغْيَة الاستفادة منها في المرافق السريرية وسائر مرافق الصحة العمومية.

12. وتتضمن الأهداف الاستراتيجيّة ما يلي:

- تعزيز القيادة والحوْكمة في نُظُم المختبرات الوطنية؛
- ورفع مستوى تنظيم وإدارة نُظُم المختبرات الوطنية للمضي قُدماً صَوْب تحقيق الجودة؛
- وتوفير الموارد البشرية المستدامة، والكافية والمُتّسمة بالكفاءة لتقديم خدمات المختبرات الصِحيَّة؛
- وضمان توفير بيئة مأمونة وآمنة للمختبرات؛
- وتعزيز شبكات الإحالة الخاصة بالمختبرات (داخل البلدان وفيما بينها) بحيث تتسم بالفعّالية والتدرّج والتكامل ورفع مستوى التنسيق؛
- والدعوة إلى الاستفادة من خدمات المختبرات على نحو رشيد ومُسنَد بالبيّنات.

13. وكل هدف استراتيجيّ يدعمه عددٌ آخرَ من الأهداف الاستراتيجيّة المرتبطة به، كما يشتمل كل هدف على قائمةٍ من الأنشطة والحصائل الموازية المرجوّ تحقيقها، والتي يمكن أن تُفيد منها البلدان تماشياً مع أولوياتها الوطنية، ومواردها، وقدراتها، وتنظيماتها، وسياقاتها المحددة. كما يجري رسم الخطوط العريضة لإطارٌ للرصد والتقييم يشتمل على عدد من مؤشرات القُطريّة والإقليميّة (الملحق1).

الإجراءات الأساسية المطلوبة على المستوى القُطريّ

14. يُعَدُّ تنفيذ الإطار الاستراتيجيّ على مستوى البلدان مسعى جماعياً يتطلب اتخاذ طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي لإجراءات متناغمة ومُنسّقة تحت قيادة وزارة الصحة. ويتعيّن تكييف ومواءمة تلك الإجراءات بما يتناسب مع السياق الخاص بكل بلد في ضوء البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، والموارد والقدرات المُتاحة لديه، والاستراتيجيّات الجامعة المرتبطة بالصحة والتنمية والقوانين واللوائح المعمول بها فيه.

15. وسوف للإجراءات الواردة أدناه دوراً حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ الإطار، فضلاً عن كونها إجراءات عامة يمكن لكثير من البلدان تنفيذها دون التقيد بالسياق الخاص بكل بلد.

- إجراء تقييم مستفيض لنظام المختبرات السائد وفُرادى المختبرات الرئيسية.
- الاستفادة من نتائج التقييم لحشد الالتزام السياسي الرفيع المستوى والدعم بين القطاعات لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة.
- إعداد آلية بين القطاعات للإشراف المستقل على خدمات المختبرات الصِحيَّة بُغيَة إمداد السلطات الصِحيَّة الوطنية باستعراض مستقل لمختلف جوانب هيكل خدمات المختبرات، وعملياتها، وتنظيمها، وضمان التعاون والتنسيق الفعّال في مختلف الدوائر الحكومية ومع الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ورصد التقدم المُحرز على صعيد التنفيذ.
- إعداد سياسة وطنية للمختبرات الصِحيَّة وخطة استراتيجيّة وطنية للمختبرات عبر عملية تشاورية شاملة وبناء التوافق في الآراء مع أصحاب المصلحة وإقرار هذه السياسة والخطة أو تطبيقهما رسميا، عبر الآليات والقنوات القُطريّة الملائمة.
- حشد الموارد الضرورية، بما فيها الموارد البشرية والتقنية والمالية.
- إنشاء آلية وطنية لرَصد وتقييم أداء خدمات المختبرات الصِحيَّة، وتنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية الخاصة بالمختبرات.

16. ويعدُّ انخراط السلطات الوطنية في الإطار وملكيتها له والتزامها به، أمراً بالغ الأهمية من أجل ضمان نجاح التنفيذ. ومن بين أصحاب المصلحة والشركاء المحتملين الرئيسيين على الصعيد الوطني كلاً من: وزارات التعليم والمالية والعمل والبيئة والعدل والدفاع، والسلطات الحدوديّة وسلطات الجمارك، والمؤسسات الأكاديميّة ومؤسّسات الأبحاث والتدريب، والجمعيّات المهنيّة، وهيئات الأعمال المعنيّة، وشركات التأمين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمع المحلي، والجهات المانحة والشركاء في مجال التنمية. وسوف يعتمد حجم المشاركة وطبيعتها من جانب مختلف أصحاب المصلحة إلى حدٍّ كبير على السياق الخاص بكل دولة والتقاليد المتَّبعة في التعاون بين القطاعات والعلاقات المؤسّسيّة التي تحكم التعامل بين الدوائر المعنيّة، فضلاً عن آليات التنسيق القائمة، حال توافرها.

سُبُل المُضيّ قُدُماً

17. وتحظى وزارات الصحة بالوضع الأمثل الذي يتيح لها الاضطلاع بأدوار التوجيه والتوسُّط والإشراف في إدارة حوار شامل وهادف بشأن السياسات، ما يساهم في إعداد سياسات وخطط استراتيجيّة وطنية مُتَّسقة للمختبرات لا يمكن الاستغناء عنها كي تكون الجهود الرامية لتقوية المختبرات منهجيّة وفعّالة. ويمكن إثراء الحوار المتعلق بالسياسات عبر الاستثمار في القدرات المؤسّسية والفرديّة على المستوى القُطريّ، ومنها وحدات التخطيط أو وحدات السياسات داخل الوزارات على سبيل المثال. ويمكن، بل وينبغي توسيع نطاق حوار السياسات ليتجاوز القطاع العام

وقطاع الصحة، ليتحقق التواؤم بين السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية للمختبرات والاستراتيجيّات والخطط الخاصة بالمختبرات في سائر القطاعات، مثل الزراعة وصحة الحيوان والاختبارات البيئية. وسوف تلعب وزارات الصحة دوراً حاسماً في تعزيز الحوار مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والأوساط المعنيّة على المستويين القُطريّ والدولي.

18. وينبغي أن تقوم عملية وضع السياسات والتخطيط الاستراتيجيّ الوطني على تحليل سليم للحالة وتحديد شامل للأولويات. وينبغي توسيع نطاق التحليل الجيد للحالة بما يكفي ليأخذ في الحسبان المجموعة الشاملة من الاتجاهات السائدة أو المتوقعة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحة وديناميات السكان، فضلا عن احتوائه على تحليل منهجيّ للطلب على خدمات المختبرات الصِحيَّة في ظل السيناريوهات المختلفة، ومن بينها فاشيات الأمراض المُعدية وغير ذلك من طوارئ الصحة العمومية والطوارئ الإنسانية.

19. تضطلع وزارات الصحة بوظائف أساسية، منها ضمان توفير الموارد (من التمويل والأفراد والبنية التحتية والمعدات...إلخ) التي تكفي لتنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية بشأن المختبرات عبر عملية مُحكمة لتخطيط الموارد وميْزنة البرامج. وينبغي أن تجمع وزارات الصحة بين الأدوات والخبرات التقنية المتُاحة (محلياً ودولياً) لترجمة الأولويات الوطنية إلى خطط تفصيلية مُسندة بالبيّنات للموارد وبعد ذلك إلى تأثيرات ملموسة على الميزانية. وسوف يساهم ذلك إلى حد كبير في تيسير ما يجري من مفاوضات مالية استراتيجيّة، ويزيد من فرص حشد الأموال المطلوبة إما من مصادر محليّة أو خارجيّة.

20. ويمكن أن يكون لوزارات الصحة إسهام ذو شأن فيما يتعلق بتحسين نتائج الجهود المبذولة لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة، وذلك عبر تركيز الاستثمارات في رصْد وتقييم أداء المختبرات ودفع التقدم صَوْب تنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية للمختبرات. وسوف يتطلب ذلك بالضرورة استثماراً في إنشاء نُظُم فعّالة ومتكاملة لمعلومات المختبرات. وعند صياغة ذلك وتنفيذه على نحو مناسب، فإنه سوف يعزز مساهمة المختبرات الصِحيَّة في برامج التّرصُّد، فضلا عن إتاحة الفرصة للتعلم، والتحسين المستمر لعمليتي التخطيط والتنفيذ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في التوقيت المناسب.

الاستنتاجات والتوصيات

21. تمثِّل المختبرات جزءاً أساسياً وجوهرياً من جميع النُّظُم الصِحيَّة التي تهدف إلى تحسين الصحة. وتُعَدُّ نتائج الاستقصاءات المُختبريّة عناصر حاسمة في عملية صنع القرار التي تجري في معظم جوانب الخدمات الصِحيَّة. ولهذا، فإن تحسين خدمات المختبرات الصِحيَّة يمثل ضرورة من ضرورات التنمية، وسوف يكون أمراً حاسماً في نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات الخاصة بالتغطية الصِحيَّة الشاملة واللوائح الصِحيَّة الدولية (2005). ويهدف هذا الإطار الاستراتيجيّ إلى توجيه البلدان ودعم جهودها الرامية إلى تعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة.

22. ويدعو الإطار الاستراتيجيّ إلى الشراكة والعمل الجماعي عبر الإقليم لتحقيق هدف مشترَك يتمثَّل في ضمان التكافؤ في فرص الحصول على الخدمات المُختبريّة المأمونة والآمنة والمضمونة الجودة والعالية المردود، وذلك بغية التأهُّب للأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة وسائر القضايا المتعلقة بالأمن الصحي، وغير ذلك من طوارئ الصحة العمومية الباعثة على القلق، فضلا عن ترصُّدها والاستجابة لها. ويوجِّه الإطار عملية تحديد الأولويات، كما يصلُح كأداة للتنسيق بين السلطات الوطنية والجهات المانحة والشركاء في مجال التنمية على المستويين القُطريّ والإقليميّ، ويُسهّل على جميع أصحاب المصلحة الانخراط في عملية تخطيط الموارد وحشدها؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى بناء

المِلكيّة والدعم لخدمات المختبرات الصِحيَّة داخل وزارات الصحة وسائر الوكالات الحكومية ذات الصلة، بوصف هذه الخدمات جزءاً لا يتجزأ من مهامها.

23. وفيما يلي التوصيات المُقتَرَحَة للدول الأعضاء:

- تنفيذ الإجراءات المقترحة على النحو المبيّن في إطار العمل الاستراتيجيّ، ومواءمتها مع الأولويات والتنظيمات والسياقات المحددة على المستوى الوطني، وذلك من خلال عقد شراكة واسعة لمختلف القطاعات مع الشركاء وأصحاب المصلحة على المستويَيْن الوطني والدولي. والإفادة من الإطار الاستراتيجيّ في توجيه الحوار الخاص بالسياسات، وإعداد أو تعزيز سياسات المختبرات الوطنية والخطط الاستراتيجيّة الوطنية للمختبرات، بحيث يستند ذلك إلى النتائج التي تمخّض عنها تحليل جيِّد للحالة ويشمل عملية تحديد الأولويات، بما يتماشى مع الخطة الصِحيَّة الوطنية الشاملة والاستراتيجيّة الوطنية للتنمية ويتناغم مع دورات السياسات المالية الوطنية.
- التأكد من توفير ما يكفي من موارد مالية وبشرية وتقنية وموارد متعلقة بالبنية التحتية، بُغْيَة تنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية للمختبرات، وذلك من خلال تخطيط الموارد وميْزنة البرامج على نحو جيد، وحشد الدعم المتاح من مصادر محلية ودولية.
- إنشاء وتوسيع نطاق الآليات والقاعدة المؤسسيّة لرصْد وتقييم أداء المختبرات والتقدُّم المُحرَز صَوْب تنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجيّة الوطنية للمختبرات.

24. وبصفة عامة، فإن إطار العمل الاستراتيجيّ المُقترح يُقدّم المعلومات اللازمة لتوجيه التدخلات التعاونيّة المطلوبة لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة عبر الإقليم في الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020.

25. سوف تواصل المنظمة تقديم الدعم للدول الأعضاء على المستويَيْن الإقليميّ والقُطريّ في جهودها المبذولة لتحسين خدماتها الخاصة بالمختبرات الصِحيَّة على نحو شامل ومُتعدّد الجوانب.

26. واللجنة الإقليميّة مَدعُوةٌ لاعتماد الإطار الاستراتيجيّ لتعزيز خدمات المختبرات الصِحيَّة 2016-2020.

المرفق 1: إطار العمل الخاص بتعزيز خدمات المختبرات الصحيّة 2016 – 2020

التدخلات ذات الأولويّة	الإجراءات المطلوبة على المستوى القُطريّ	مؤشر التقدُّم المُحرز
تعزيز قيادة نُظُم المختبرات الوطنية، وحوْكمتها	إنشاء آلية مستقلة بين القطاعات للإشراف المستقل على خدمات المختبرات الصحية إجراء تحليل لحالة الخدمات المختبرية المُقدمة إذكاء الوعي بين مسؤولي الإدارة العليا والمديرين بوزارة الصحة حول أهمية المختبرات الصِحيَّة في تماسك النُّظم الصِحيَّة الوطنية. إعداد وتنفيذ سياسة وطنية للمختبرات الصحية وخطة استراتيجيّة وطنية للمختبرات وضع إطار قانوني وتنظيمي لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للمختبرات استحداث هيكل تنظيمي وطني لإعداد المعايير والمبادئ التوجيهية، ورصد تنفيذها وضع آلية لرصْد وتقييم أداء الخدمات التي تقدمها المختبرات الصِحيَّة	حوْكمة خدمات المختبرات الصِحيَّة وتبسيطها تحت قيادة موحّدة واضحة المعالم البدء في حوار يشمل مختلف القطاعات بين جهات تقديم خدمات المختبرات الصِحيَّة وسائر الخدمات المعنية مع أصحاب المصلحة، والتنسيق بشأن هذا الحوار. تحديد الثغرات بنظام المختبرات الحالي ومكامن ضعفه واحتياجاته الحصول على التزام من الإدارة العليا بتحقيق جودة المختبرات التنسيق الملائم لعملية إعداد وتنفيذ الإطار التنظيمي الوطني لخدمات المختبرات وجود الهيئات المعنيّة بإعداد المعايير والمبادئ التوجيهية لإقرار أفضل الممارسات والمعايير والمبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني تسهيل صنع القرارات المسندة بالبيّنات عن طريق توافر البيانات
تعزيز تنظيم نُظُم المختبرات الوطنية وإدارتها وصولاً إلى الجودة	تبسيط هيكل خدمات المختبرات الوطنية والوظائف التي تؤديها داخل النظام الصحي بُغية تلبية المتطلبات القُطريّة، لاسيّما تلك المرتبطة بالصحة العمومية إنشاء مكتب لإدارة الجودة و/أو استحداث منصب مدير أو مسؤول الجودة للإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالجودة تنفيذ نظام لإدارة الجودة في المواقع المستهدفة ضمان استدامة الخدمات المختبرية بتخصيص ميزانية كافية أو تمويل حكومي ملائم تحسين إدارة سلسلة التوريد، وشراء المعدات، وعمليات الصيانة	إنشاء نظام مصنف لشرائح لإحالة الخدمات المختبرية يوفر وظائف الصحة العمومية من تّرصُّد وكشف واستجابة، ويدعم الاحتياجات السريرية والبحثية للبلاد إنشاء مكاتب لإدارة الجودة وإتاحتها للمؤسسات توفير التمويل الكافي والمستدام لأنشطة مختبرات الصحة العمومية توافر الكواشف والإمدادات في جميع الأوقات بما يساعد على عدم انقطاع تقديم الخدمات
تكريس الموارد البشرية المستدامة والكافية والكفؤة لتقديم الخدمات المختبرية	إعداد سياسات للموارد البشرية (حيثما كان ضرورياً ومُجدِياً في إطار السياسة الوطنية للمختبرات) من أجل تعيين موظفين يتسمون بالاستدامة والكفاية والكفاءة لإدارة خدمات المختبرات وتشغيلها تعزيز إدارة خدمات المختبرات إنشاء آليات تسجيل وترخيص جميع فئات العاملين في المختبرات، بمن فيهم العاملين في المختبرات الخاصة، استناداً إلى الحد الأدنى الإلزامي من شروط (معايير) التأهيل. وضع نظام لاجتذاب الموظفين واستبقائهم لتقديم الخدمات المختبرية التأكد من أن برامج التعليم والتدريب السابقة على الالتحاق بالخدمة تُقدم المعارف والمهارات التي تلبي احتياجات الخدمات المختبرات بالبلاد وضع نظام للارتقاء الوظيفي وبناء القدرات على نحوٍ مستمرٍ أثناء الخدمة لجميع فئات العاملين في المختبرات، بمن فيهم العاملين في المختبرات الخاصة	تعزيز الإدارة الفعّالة والكفؤة لإدارة شؤون العاملين تحسُن كفاءات الموظفين تحسّن الإدارة الفعّالة والمتّسمَة بالكفاءة لخدمات المختبرات تشغيل جميع المختبرات بواسطة موظفين مُسجّلين أو مُرخّصين مؤهلّين تأهيلاً تاماً لأداء مهام وظائفهم تحسّن مستوى تحفيز الموظفين وخطط الارتقاء المهني تحسّن استبقاء الموظفين ورفع معنوياتهم تحسُن جودة التدريب أثناء الخدمة وارتباطه بالخدمات المختبرية المُقدّمة

التدخلات ذات الأولويّة	الإجراءات المطلوبة على المستوى القُطريّ	مؤشر التقدُّم المُحرز
ضمان مأمونية بيئة العمل في المختبرات وأمنها	إعداد أو تحسين الأُطُر التنظيمية الوطنية لإدارة المخاطر البيولوجيّة على نحو منهجيّ في المرافق المختبرية التأكد من مأمونية بيئة ومكان العمل وأمنهما لمنع الانبعاث العَرَضيّ أو العمْديّ للعوامل المُعدِية وحماية العاملين في المختبرات والمرضى والمجتمع المحلي والبيئة وضع البرامج المناسبة للتدريب أو تنمية الكفاءات وما يرتبط بها من مواد، والاستفادة منها في فهم استراتيجيّات إدارة المخاطر البيولوجيّة، واعتمادها، وتنفيذها.	وضع أو تحديث سياسات وإجراءات أو مبادئ توجيهية وطنية ذات صلة بإدارة المخاطر البيولوجيّة وضع نُظُم لإدارة المخاطر البيولوجيّة، بما في ذلك إنشاء هيئات معنيّة بإدارة المخاطر البيولوجيّة واستحداث منصب مدير أو مسؤول إدارة المخاطر البيولوجيّة تحسُّن الأُطُر التنظيمية الوطنية لتنفيذ نُهُج إدارة المخاطر البيولوجيّة تحسُّن العمليات والإجراءات المرتبطة بتقييم المخاطر والحد من المخاطر، وتنفيذها على نحو منهجيّ نقْل المواد المُعدِية بطرقٍ مأمونة تمتّع الموظفين على جميع مستويات الخدمة بالكفاءات اللازمة للتصدي للمخاطر البيولوجيّة والتخفيف من وطأتها
تشجيع إقامة شبكات الإحالة المختبرية الفعّالة والمصنفة لشرائح والمتكاملة (داخل البلدان وفيما بينها) وتعزيز التنسيق	ضمان تلبية القدرات التشخيصية للاحتياجات الوطنية ، لاسيّما احتياجات الصحة العمومية، وذلك عبر تقديم الدعم للبلدان المحدودة الموارد لإنشاء أو تقوية شبكات مصنفة لشرائح ومتكاملة من المختبرات الصِحيَّة في جميع أرجاء البلاد تحسين التواصل بين مختلف القطاعات والتنسيق مع السلطات الوطنية لتحقيق المكافحة الفعّالة للأمراض الحيوانية المنشأ عبر تطبيق نهج "الصحة الواحدة" توفير الدعم للشبكات الإقليميّة والعالمية لضمان لتكون قادرة على إجراء الفحوص في حال غياب القدرات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالأمراض أو الأحداث المرتبطة بالصحة العمومية الباعثة على القلق تقوية الشراكات الخارجية للحصول على دعم تقني ومالي	تحسّن الاستفادة من الموارد المُتاحة كماً وكيفاً بُغية تقوية شبكات مختبرات الصحة العمومية في البلدان المحدودة الموارد وجود شبكات قوية تؤدي وظائفها تحسّن مستوى الاتصال والتنسيق بين مختلف القطاعات في مجال الأمراض الحيوانية المنشأ مساهمة الشركاء في تيسير عمل مختبرات الصحة العمومية
تشجيع الدعوة إلى الاستفادة من الخدمات المختبرية على نحو رشيد ومُسند بالبيّنات	التأكد من دراية مُقدِّمي الرعاية الصحية بسبل اختيار الفحوص وتفسير النتائج استناداً للبيّنات، والإلمام بما يكفي من معلومات حول جمع العينات وتخزينها وشحنها على نحو صحيح بناء قدرات العاملين في المختبرات من أجل تقديم خدمات المشورة، وتحسين مهارات الاتصال	لدى مُقدِّمي الرعاية الصِحيَّة فهم جيد للخدمات المختبرية ومعرفة كافية بمبادئ طلب إجراء فحص مختبري وتفسير النتائج، استناداً إلى البيّنات تحسّن مستوى إتاحة الخدمات المختبرية والإنصاف في الحصول عليها تحسّن مستوى الاتصال بين مُقدِّمي الخدمات المختبرية وسائر مقدّمي الرعاية الصِحيَّة